الأمم المتحدة

A/54/919–S/2000/582

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 June 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٦٠ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم البيان الصادر في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي، بشأن سري لانكا (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٦٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن

(توقيع) أنطونيو مونتيرو
الممل الدائم للبرتغال
لدى الأمم المتحدة

160600 160600 00-48376 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

البيان الصادر في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي، بشأن سري لانكا

إن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة الهجوم الإرهابي الذي تسبب في مصرع وزير التنمية الصناعية، سي. ف. غونراتني، و ٢١ شخصا بريئا آخر، وفي إصابة ٦٠ شخصا بجراح بالقرب من كولومبو في ٧ حزيران/يونيه. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ويقدم تعازيه لحكومة سري لانكا ولأسر الأشخاص الذين قتلوا؛ كما يعرب عن تعاطفه التام مع أسر الجرحى. ويؤيد الاتحاد الأوروبي دون تحفظ العمل الذي قامت به حكومة سري لانكا للحيلولة دون أن يجني مرتكبو هذه الجرائم الإرهابية أي فائدة من أعمالهم.

إن الاتحاد الأوروبي يعرب من جديد عن قلقه البالغ إزاء تفاقم النزاع القائم في سري لانكا وعواقبه الوخيمة على البلد وسكانه.

ويطالب الاتحاد الأوروبي نمور تحرير إيلام تاميل بإنهاء أعمال العنف العشوائي التي يقومون بها وبقبول المشاركة في مفاوضات مع حكومة سري لانكا. ويطلب بإلحاح إلى الحكومة السريلانكية ونمور تحرير إيلام تاميل الشروع فورا في مفاوضات بهدف إيجاد حل سلمي للنزاع في إطار وحدة أراضي سري لانكا، ويذكر الطرفين بأن مسؤولية ضمان أمن السكان المدنيين في النزاع تقع على عاتقهما.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد تأييده للنرويج في دور الوسيط الذي تقوم به في إطار هذه المحادثات.

هذا وتؤيد البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، وتركيا وقبرص ومالطة، وهي بلدان مرتبطة أيضا، وكذلك أيسلندا وليختنشتاين، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.